

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الآراء النحوية المشتركة بين مهدي المخزومي وأحمد عبد الستار الجواري

Grammatical views shared between Mahdi Makhzoumi and Ahmed Abdul Sattar al-Jawari

شريعة شوشة ، charifa choucha 1 حليلة تمزور ، 2 halima Temzour

1 جامعة عمار ثلجي الأغواط، كلية الآداب واللغات ، مخبر اللسانيات التداولية وتحليل الخطاب

PhD student, Ammar Telji University, Aghouat, Faculty of Literature and Languages,
Department of Arabic Language and Literature, Laboratory of Pragmatic Linguistics and
Discourse Analysis

c.choucha@lagh-univ.dz

2 جامعة عمار ثلجي الأغواط، كلية الآداب واللغات ، مخبر اللسانيات التداولية وتحليل الخطاب

PhD student, Ammar Telji University, Aghouat, Faculty of Literature and Languages,
Department of Arabic Language and Literature, Laboratory of Pragmatic Linguistics and
Discourse Analysis

h.temzour@lagh-univ.dz

الإيميل: charifach1990@gmail.com

المؤلف المرسل: شريعة شوشة ، charifa choucha

تاريخ القبول : 2022-03-27

تاريخ الاستلام: 2021-11-06

الملخص باللغة العربية:

ظل النحو العربي يعاني من مشاكل عدة منذ أن انحرف عن مساره الأول الذي رسمه له النحاة الأوائل، وفي العصر الحديث حاول مجموعة من الباحثين من أبناء العربية إحياء وتخليصه من الشوائب التي علقت به: أمثال إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي وأحمد عبد الستار الجوّاري وغيرهم، من خلال ما قدموه من آراء نحوية جادة وقيمة، حاولنا في هذه الورقة البحثية أن نجتمع بعض هذه الآراء بالتحديد بين مهدي المخزومي وأحمد عبد الستار الجوّاري من خلال كتابيهما "في النحو العربي نقد وتوجيه و"نحو المعاني".

و نهدف من خلال بحثنا هذا إلى كشف النقاط المشتركة بين مهدي المخزومي و أحمد عبد الستار الجوّاري في مقارنة بين ما ورد في كتابيهما (في النحو العربي نقد و توجيه و نحو المعاني) لكشف نقاط التشابه بينهما من خلال الاطلاع على العناوين البارزة لديهما ، وذلك بغية تحديد نقاط التجديد المشتركة التي ساهم بها المخزومي و عبد الستار بهدف القضاء على مشاكل النحو العربي وتيسيره للمتلقي .

الكلمات المفتاحية: النحو العربي، الآراء النحوية المشتركة، التجديد.

Abstract:

In the modern era, a group of Arab scholars tried to revive it and rid it of the impurities that were suspended by it, such as Ibrahim Mustafa, Mahdi al-Makhzoumi, Ahmad Abd al-Sattar al-Jawari and others, through In this paper, we have attempted to combine some of these views specifically between Mehdi Makhzoumi and Ahmed Abd al-Sattar al-Jawari through their books "In Arabic Grammar Criticism and Guidance and Towards Meaning".

We aim through this research to reveal the common points between Mahdi Al-Makhzoumi and Ahmed Abdul Sattar Al-Jouri in a comparison between what was mentioned in their books (in Arabic grammar criticism and guidance and towards meanings) to reveal points of similarity between them by reviewing the prominent titles they have, in order to Define the common renewal points that Makhzoumi and Abdel Sattar contributed in order to eliminate Arab grammar problems and facilitate them for the recipient.

Keywords: Arabic grammar, common grammatical views, renewal.

تتمثل في تحديد موضوع الدرس اللغوي وتعيين نقطة البدء به (الجملة)².

مقدمة :

ويرى الجوّاري أن «أدنى السبل إلى الصواب في معالجة هذا النحو أن يدرس في صورته الأولى دراسة واعية عميقة لا تغفل عن الغاية ولا تتجاهل أسباب الانحراف عنها، ثم تعرف ما اختلط بها من أمور بعيدة عن طبيعتها»³.

فكلاهما يذهب إلى أن التيسير يتطلب عودة إلى منبع الدرس النحوي عند النحاة الأوائل كالخليل والفراء، ذلك أنه درس قام على أساس منهج علمي استند على استقراء كلام العرب في أساليبهم ومحادثاتهم ومخاطباتهم، إذن فهو قام على أساس متين من فقه اللغة، بعيداً عن المنهج الفلسفي الذي اتبعه النحاة بعدهما.

2- الجملة:

تعريف الجملة عند المخزومي: «الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن الصورة الذهنية كانت قد تألفت أجزائها في ذهنه ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع»⁴.

تعريف الجملة عند الجوّاري: «والجملة كما – نعرف – ألفاظ مركبة تعبر عن فكرة وتفصح عن معنى»⁵.

رغم الاختلاف الذي نلاحظه بين هاذين التعريفين من حيث الطول والقصر، ومن حيث التعميم والتركيز، إلا أن كلاهما يتفق في إطلاق مصطلح الجملة على تمام الفكرة وإيصالها للمتلقى، وتحقيق الفائدة.

واعتبرت الكلمة موضوعاً للدرس النحوي القديم، إلى أن جاء إبراهيم مصطفى وتلميذاه وجعلوا الجملة موضوعاً له، فإن صرح مهدي المخزومي قائلاً بأن موضوع الدرس النحوي «هو الجملة وتدرس الجملة فيه من حيث نوعها، ومن حيث ما يطرأ لأركانها من تقديم وتأخير، أو ذكر وحذف، أو

مهدي المخزومي وأحمد عبد الستار الجوّاري؛ إن الواو التي تجمع بين الاسمين في الجملة السابقة ليست واو مقارنة تربط بين نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف؛ بل هي واو الربط التي تجمع تلك الآراء النحوية المشتركة بين هاذين العلمين اللذان خُط اسمهما مع رواد التجديد. ذلك أن «محاولات تجديد النحو لم تكن على درجة واحدة من الأهمية، بل إن أهمها ثلاث محاولات فقط، وهي: محاولة إبراهيم مصطفى، ومحاولة الجوّاري، ومحاولة المخزومي، فقد قامت هذه المحاولات على رؤية علمية ناضجة تلائم الفكر اللغوي الحديث، وتعتمد على نتائجها، وتعد محاولة إبراهيم مصطفى هي الرائدة، التي فتحت باب التجديد في هذا العصر، فتأثر بها تلميذاه الجوّاري والمخزومي، وسارا على هديها، فوافقاه في كثير وخالفاه في كثير، ومحاولة إبراهيم مصطفى لم تكن شاملة، بل اقتصر على معالجة الاسم، وأغفلت الفعل الذي هو أحد ركني الجملة العربية»¹، وهو ما نجده مستدركا عند المخزومي في كتابه في النحو العربي نقد وتوجيه؛ وعند الجوّاري في كتابه نحو الفعل.

وخلال قراءتنا لكتابي في النحو العربي نقد وتوجيه للمخزومي؛ ونحو المعاني للجوّاري وجدنا بعض الآراء النحوية المشتركة لهما؛ فقررنا جمعها وعرض أهمها.

1- مفهوم التيسير:

إن كل من المخزومي والجوّاري يرى بأن تيسير النحو ضرورة لا بد منها، إذ يرى المخزومي أن التيسير «ليس اختصاراً، ولا حذفاً للشروحات والتعليقات ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو، ييسر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها، ولن يكون التيسير وافياً إلا بإتباع خطوتين أساسيتين هما: الخطوة الأولى تتمثل في تخليص الدرس النحوي مما علق فيه من شوائب جرها عليه المنهج الدخيل، والخطوة الثانية

ويؤكد الجوّاري ذلك فيقول: «والحق أن تفرد بالذكر، وأن يتأمل في طبيعتها وفي دلالتها وفي حكمها الذي له أثره إعراب طرفها: فعل الشرط وجواب الشرط»¹¹.

3- الإعراب:

يرى المخزومي أن «الإعراب هو بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية أو من قيمة نحوية، ككونها مسندا إليه أو مضاف إليه أو فاعلا أو مفعولا، أو حالا، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل»¹²، وكما هو معلوم أن للإعراب علامات أساسية تدل عليه، وهي ثلاث (الضمة، الكسرة، الفتحة)، فسرهما المخزومي على أن الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة، والفتحة علم لما ليس بإسناد ولا إضافة، بالإضافة إلى اعتباره أن الإعراب يقتصر على الأسماء وحدها، فهو يرى أن «المعاني الإعرابية أو القيم النحوية المدلول عليها بالضمة أو الكسرة إنما تكون في الأسماء وحدها. أما الأفعال فلا تؤدي أحد هذه الوظائف، ولا تعبر عن معنى من المعاني المعروفة... أعني أن الكلمات التي تتغير أو آخرها بتغير القيم النحوية هي الأسماء لا الأفعال ولا الأدوات»¹³.

والجوّاري يعرف الإعراب مشيرا إلى أهميته فيقول: «الإعراب إذن قرين النظم وسليل التركيب، بل هو دليله الأظهر في الألفاظ المفردة، ولا سيما الأسماء وما يضارعها من الأفعال والإعراب - كما هو معروف - معناه اللغوي هو الإبانة والإفصاح، وهو في الاصطلاح النحوي إبانة موقع اللفظ من التركيب والنظم. ولعل من أجل فوائده وأعظم مزاياه أنه يفسح لمنشئ الكلام في حرية الاستزادة من المعاني - معاني النحو - في تقديم أو تأخير»¹⁴.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنهما إن اتفقا في كون الإعراب هاما من حيث بيان معاني الألفاظ ووظائفها ومواقعها في التركيب؛ وفي كون علاماته الدالة عليه (الضمة والكسرة والفتحة) ذات معاني؛ وفي كون الإعراب جزءاً من النحو وليس النحو كله كما فهم بعض الباحثين؛ واهتمام النحاة الأوائل

إضمار وإظهار، ومن حيث ما يطرأ عليها - أي الجملة - من استفهام أو نفي، أو تأكيد»⁶. فقد كان موضوع الدرس النحوي هو الجملة عند الجوّاري ضمينا في كتابه نحو المعاني بدليل تناوله للظواهر التي تطرأ على الجملة من استفهام ونفي، وحذف وذكر، ومن تقديم وتأخير ...

وقد انتقد كلاهما تحديد الجملة عند النحاة اسمية ما بدأت باسم، وفعلية ما بدأت بفعل، وقدا لنا تفسيراً لتحديد الجملة اسمية كانت أو فعلية، فيقول الجوّاري: «تنقسم الجملة العربية باعتبار متعديّة، فهي تنقسم باعتبار الإسناد فيها واعتبار طبيعة المسند إلى جملة اسمية وهي التي يكون المسند فيها اسما لا يشتمل معناه على زمن معين، وجملة فعلية وهي التي يكون المسند فيها فعلا يدل معناه على زمن معين»⁷.

ووافق المخزومي في هذا التفسير عند تحديد طبيعة الجملة، ويضيف عليه أن «الجملة الفعلية هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد... أما الجملة الاسمية فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت»⁸.

أقسام الجملة:

«للمخزومي في أقسام الجملة مذهب يحسن الوقوف عنده. ذلك أنه يقسمها إلى أربعة أقسام: جملة اسمية، وجملة فعلية، وجملة شرطية، وجملة ظرفية»⁹، وتبنى هذا المذهب المخزومي والجوّاري، وأفاضا في شرح الجملة الشرطية، إذ يريان أن اعتبار النحاة جملة الشرط جملتان الأولى جملة الشرط والثانية جملة جواب الشرط رأي فيه ما يناقض تعريف الجملة أصلا، وقال المخزومي بصريح العبارة «أن جملة الشرط ليست جملتين إلا بالنظر العقلي المنطقي، أما بالنظر اللغوي فجملتا الشرط جملة واحدة، وتعبير لا يقبل الانشطار، لأن الجزئين المعقولين فيها إنما يعبران عن فكرة واحدة لأنك إذا اقتصر على واحدة منهما أخللت بالإفصاح عما يجول في ذهنك، وقصرت عن نقل ما يجول في ذهن السامع»¹⁰.

بالإعراب هو الذي ساهم في هذا الفهم الخاطئ له، إلا أنهما يختلفان بإدراج الجوّاري الفعل المضارع مع المعربات.

3-1 الرفع: يرى المخزومي أن الضمة علم إسناد وهذا يعني أنها ليست أثر لعامل لفظي أو معنوي؛ إنما هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية؛ أو القيم النحوية، وهي تدل على تحقق النسبة بين المسند والمسند إليه، وليس في العربية من علم للإسناد غير الضمة أو الواو في الأسماء الخمسة أو الواو في جمع المذكر السالم¹⁵، وبذلك يعتبر الضمة الحركة الوحيدة للإسناد: أما الواو فهي عبارة عن امتداد للضمة لا غير؛ في حين لم يذكر الألف علامة رفع المثني.

ويرى الجوّاري أن الضمة الحركة الأصلية للرفع وكذا الواو والألف وثبوت النون هي علم الإسناد، و«الرفع إذن معناه المرتبة الرفيعة في الإعراب، وذلك حين يقع اللفظ موقع العمدة في الكلام، على أن يتجرد اللفظ اسمًا كان أو فعلاً معربًا لذلك الموقع»¹⁶.

وقسم المخزومي المرفوعات إلى مرفوعات بالأصالة وهما موضوعان: الأول هو «الفاعل في الجملة الفعلية، ويشمل الفاعل الذي يفعل الفعل ويحدثه، والفاعل الذي يقوم بالفعل، ويتسلمه من الفاعل الحقيقي»¹⁷ بمعنى الفعل المبني للمعلوم والمبني للمجهول على حد سواء، أما الموضوع الثاني فهو المبتدأ وهو المسند إليه، نحو خالد أخوك، ومحمد في البيت، وقد فرق المخزومي بين المبتدأ والفاعل، فالمبتدأ يتصف بالمسند اتصافاً ثابتاً، ولا يتحقق هذا إلا إذا كان المسند اسماً جامداً، أو وصفاً دالاً على الدوام، وأن الفاعل – وهو المسند إليه أيضاً – إنما يتصف بالمسند اتصافاً متجدداً، ولا يتحقق هذا إلا بكون المسند فعلاً، أو وصفاً دالاً على التجدد، وأضاف المخزومي موضوعات أخرى مما اعتبره النحاة من توابيع، كالمنسوق والبدل والتوكيد فليس تابعا، ولم يرتفع حين يجاء به مرتفعاً لأنه تابع، بل لأنه مسند إليه. ثم تطرق

المخزومي للنوع الثاني من المرفوعات وهي المرفوعات تبعا، وهي: خبر المبتدأ، خبران، النعت، عطف البيان¹⁸.

3-2 الخفض:

الخفض عند الجوّاري هو حالة يراد بها مقابلة حالة الرفع. فكأن الاسم والخفض لا يكون إلا في الأسماء- يقع في أدنى مرتبة من الإعراب، لأنه ليس بعمدة في الكلام، وهو ليس في موقع الإسناد فيستحق الرفع، وليس في المرتبة الوسطى فيستحق النصب¹⁹. وهو عند المخزومي «علم الإضافة، والكسرة تدل على أن ما لحقته مضاف إليه أو تابع للمضاف إليه، وهو مبدأ لغوي صحيح مسند إلى استقراء المخفوضات في العربية، فحيث وجد الارتباط بين كلمتين، أعني الارتباط الذي يتمثل بنسبة لا تعبر عن فكرة تامة وجد الخفض»²⁰.

والحركات ليست آثاراً لعوامل، إنما هي أعلام لغوية لوظائف لغوية، أو معانٍ إعرابية، أو قيم نحوية تؤديها الكلمة في ثنايا الجملة، والجملة أحياناً في ثنايا الكلام²¹. ومن المعاني التي يؤديها الخفض المفعولية بالواسطة أو بالأداة، أو المفعولية غير المباشرة- بعبارة أخرى- أو المفعولية المقيدة بحرف من حروف المعاني التي يقال لها حروف الخفض أو الجر أو الإضافة²².

3-3 النصب:

أما النصب (عند الجوّاري) ففي معناه اللغوي معنى التوسط بين طرفين، طرقي الرفع والخفض... وقد يصح أن يقال إنه أوسع معاني الإعراب مجالا، وأكثرها اشتمالاً على معاني فرعية²³، ويرى المخزومي في الفتحة أنها ليست علماً لشيء خاص، ولكنها علم كون الكلمة الخارجة عن نطاق الإسناد أو الإضافة، ويندرج في هذا موضوعات كثيرة، كالحال، والتميز، والمفاعيل، وغيرها. والفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفة سبيلاً²⁴.

وهو أسلوب نقص وإنكار، يستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب، فينبغي إرسال النفي مطابقاً لما يلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المتكلم خطأً مما اقتضاه أن يسعى لإزالة ذلك بأسلوب النفي، وبإحدى طرائقه المتنوعة الاستعمال²⁹، «وقد كان يكون من المفيد المجدي في دراسة التراكيب والأساليب لو جمعت أدوات النفي، ودرست معانيها، ما اختلف منها وما اتفق، في صعيد واحد، إذن لفقه الدارس معنى النفي بكل أداة ولتبين موضعه من الاستعمال»³⁰، ويؤدي هذا الأسلوب بأدوات جعلها المخزومي على طائفتين هما:

(أ) الأدوات المفردة وهي: ما، لا، إن، هل.

(ب) الأدوات المركبة وهي: لم، لما، لن، ليس، لات.³¹

4-2 أسلوب الاستفهام:

هو أسلوب لغوي أساسه طلب الفهم، ويؤدي ب:

1- الأدوات الأصلية وهي: الهمزة وهل.

2- الكنايات وهي: ما، ومن، أي، متى، أنى، كم، كيف، أين، أيان.³²

كما أشار المخزومي بأن الاستفهام يتم بطريقتين وهما: الأدوات: والتقديم والتأخير وذلك باستخدام الكنايات. ويرى الجوّاري «أن الاستفهام قد يخرج عن معناه في طلب الفهم إلى معانٍ مجاورة له يوحى بها سياق الكلام، وتفعل القدرة على التعبير والتفنن فيه فعلها، كالإنكار والاستنكار والتقرير والتعجب»³³.

4-3 أسلوب الجواب:

وهو أسلوب مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأسلوب الاستفهام، حتى كأنهما من واد واحد على حد تعبير المخزومي، ويؤدي هذا الأسلوب بأدوات، هي: نعم، بلى، أجل، جبر، إن، إي، لا، وقد

"إن المنصوبات في واقعها اللغوي جيء بها لتؤدي وظائف لغوية خاصة، كبيان هيئة الفاعل أو المفعول، وكشف إبهام وغموض يكتنف جزءاً من أجزاء الجملة، أو اتصاف المسند إليه بالمسند، وتأكيد قيام الفاعل بالفعل، أو إحداثه إياه، وتعليل قيامه به إلى غير ذلك من الوظائف التي تؤديها المنصوبات من حال وتمييز، ومفعول مطلق، والمفعول لأجله، وغيرها.²⁵

إن المخزومي والجوّاري يتفقان في أن النصب ليس علم المفعولية كما يرى النحاة القدماء، ذلك أن للنصب معاني واسعة ومتعددة.

4- الأساليب :

يعتقد المخزومي أن الجملة خاضعة لمناسبات القول، والعلاقة بين المتكلم والمخاطب، ولا يتم التفاهم في أية لغة إلا إذا روعيت تلك المناسبات، وأخذت العلاقة بين أصحابها بنظر الاعتبار.²⁶ ويوافق الجوّاري في أن معاني النحو وأصوله مع كونها تقوم على أسس عقلية ومنطقية، فإنها تراعي الجوانب الفنية والأحوال النفسية لدى من ينشئ الكلام، وتعتد بتقدير المنشئ لحال من يتلقى عنه ويأخذ منه. وهذا ما يعرف عند البلاغيين بمراعاة مقتضى الحال²⁷. وينطبق هذا على الأساليب فهي تستخدم على النحو الذي يتفق مع ما تتطلبه مراعاة مناسبات القول وحال المخاطب فيها فلا توكيد دون أن تشعر حال المخاطب بحاجتها إلى التوكيد ولا نفي دون أن يلاحظ ما في نفس المخاطب من أحاسيس ساورته خطأً، ومما اقتضى المتكلم أن يسعى لإزالة ما علق في ذهنه بأسلوب النفي وبإحدى طرائقه المتنوعة في الاستعمال.²⁸

ومن أمثلة بعض الأساليب التي ذكرها كل من المخزومي والجوّاري في كتابيهما في النحو العربي نقد وتوجيه وفي نحو المعاني: ما يلي:

4-1 أسلوب النفي:

أشار المخزومي إلى معاني هذه الأدوات ومناسبات استخدامها.³⁴

أجيني ونحو ذلك، لا أن يؤول بفعل ناب عنه حرف النداء يقدر: أدعو، أو أنادي كما ذهب النحاة.³⁹

5-4 أسلوب الشرط:

هو أسلوب لغوي ينبني على جزئين، الأول منزل منزلة السبب، والثاني منزل منزلة المسبب، يتحقق الثاني إذا تحقق الأول وينعدم الثاني إذا انعدم الأول، لأن وجود الثاني معلق على وجود الأول.³⁵

ويرى الجوّاري أن أسلوب النداء أسلوب إنشائي وليس أسلوب خبري عكس ما قال به النحاة ويرى «أن استدلال النحاة على كون النداء خبراً بنصب المنادى لفظاً أو محلاً، فيه قلب لمنطق النحو الذي يجعل علامة الإعراب أثراً من آثار المعنى ودليلاً عليه».⁴⁰

وأدوات الشرط قسمان:

ما يتفق فيه المخزومي والجوّاري في أسلوب النداء هو أن نصب المنادى ما هو إلا إثارة للفتحة؛ لأنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يلجأ إليها اللسان العربي.

1- الأدوات التي تفيد الشرط أصالة، وهي: إن، إذا، لو.

وفي تناول الجوّاري للأساليب ميز بين الخبرية منها والإنشائية، كما كان يركز على ذكر معاني الأدوات في كل أسلوب مع تقديم الأمثلة وشرحها.

2- الكنايات، وهي: ما، من، أي، أين، متى، أيان، كيف، أنى، حيثما.³⁶

والجوّاري عند حديثه عن أدوات الشرط كان يذكر معانيها وارتباط استعمالها بمعنى معين، مثل (إذا) تستعمل حين يكون الفعل بعدها محتمل الوقوع أو مرجح الوقوع؛ وتعليقه رهن بأن يحين وقته نحو قوله تعالى ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾ ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا ﴿فسبح بحمد ربك واستغفره﴾ (سورة النصر)³⁷

6-4 أسلوب النداء:

النداء هو تنبيه المنادى، وحمله على الالتفات، وقد اعتبر المخزومي هذا الأسلوب قائم على شيئين أداة نداء ومنادى ومنهما ينشأ مركب لفظي ليس فيه معنى فعل مقدر، وليس فيه إسناد، ولا يصح عده جملة فعلية، ولا اعتباره جملة فليس مثل هذا التركيب صالحاً للإسناد (يا رجل). أما حركة المناديات، فقد فسرها المخزومي وفق مذهب الخليل، ذلك أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبد الله، ويا أخانا، والكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، لأن الفتحة أخف الحركات.³⁸

وقد يكون أقرب إلى طبيعة النداء حسب رأي الجوّاري أن يؤول بفعل طلب. فيكون قول القائل (يا زيد): تعال، أو أقبل أو

خاتمة:

الآراء النحوية لكل من مهدي المخزومي وأحمد عبد الستار الجوّاري من الآراء القيمة في مسار البحث النحوي الحديث، منها ما يتطابق ويتقاطع مع بعضه البعض؛ وقد تحدثنا عن بعضها من خلال كتابيهما: "في النحو العربي نقد وتوجيه" و"نحو المعاني"، مثل مفهومهما للتيسير؛ وتعريفهما للجملة وبيان موقعها في الدرس النحوي وكذا تحديدهما لأقسامها، ومفهوم الإعراب ودلالات علاماته الرفع والنصب والخفض، وتحديثهما عن الأساليب وضرورة الاهتمام بها بحيث تستخدم على النحو الذي يتفق مع ما تتطلبه مراعاة مناسبات القول وحال المخاطب. ومنها - الآراء - ما يختلف ويتعارض مع بعضه البعض يصلح أن يكون بحثاً خاصاً.

قائمة المراجع:

- إبراهيم أحمد سلام الشيخ عبد، جهود
الجواري النحوية بين الأصالة والتجديد، مجلة جامعة
المدينة العالمية (مجمع)، العدد الخامس عشر
يناير 2016.
- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد
وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط 1986، 2م.
- أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير
دراسة ونقد منهجي، مطبوعات المجمع العلمي
العراقي، ط 1984، 2م.
- أحمد عبد الستار الجواري، نحو
المعاني، مطبعة المجمع العلمي العراقي، طبعة
جديدة، 2006م.

. الهوامش:

-
- ¹ إبراهيم أحمد سلام الشيخ عبد، جهود الجواري النحوية بين الأصالة والتجديد، مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع)، العدد الخامس عشر
يناير 2016، ص 406.
- ² مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط 1986، 2، ص 15-16.
- ³ أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ط 1984، 2، ص 11.
- ⁴ في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 31.
- ⁵ نحو التيسير، ص 123.
- ⁶ في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 28.
- ⁷ أحمد عبد الستار الجواري، نحو المعاني، مطبعة المجمع العلمي العراقي، طبعة جديدة، 2006، ص 106.
- ⁸ في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 43.
- ⁹ نحو المعاني، ص 108.
- ¹⁰ في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 57-58.
- ¹¹ نحو المعاني، ص 115.

- ¹² في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 67.
- ¹³ نفس المرجع، ص 68-69.
- ¹⁴ نحو المعاني، ص 34-35.
- ¹⁵ ينظر: في النحو العربي، ص 70.
- ¹⁶ نحو المعاني، ص 38.
- ¹⁷ في النحو العربي، ص 72.
- ¹⁸ ينظر: نفس المرجع، ص 73-74.
- ¹⁹ ينظر: نحو المعاني، ص 40.
- ²⁰ في النحو العربي، ص 76.
- ²¹ ينظر: نفس المرجع، ص 77.
- ²² ينظر: نحو المعاني، ص 41.
- ²³ نحو المعاني، ص 43.
- ²⁴ في النحو العربي، ص 81.
- ²⁵ في النحو العربي، ص 98، 99.
- ²⁶ نفس المرجع، ص 225.
- ²⁷ نحو المعاني، ص 32.
- ²⁸ في النحو العربي، ص 228، 229.
- ²⁹ نفس المرجع، ص 246.
- ³⁰ نحو المعاني، ص 125.
- ³¹ في النحو العربي، ص 247.
- ³² ينظر: في النحو العربي، ص 265، 266، 272، 274، 265/وينظر: نحو المعاني، ص 140، 141، 142.
- ³³ نحو المعاني، ص 142.
- ³⁴ ينظر: في النحو العربي، ص 277، 279، 283.
- ³⁵ ينظر: في النحو العربي، ص 284/ نحو المعاني، ص 136.
- ³⁶ ينظر: في النحو العربي، ص 290، 291، 294.
- ³⁷ ينظر: نحو المعاني، ص 136.

³⁸ ينظر: في النحو العربي، ص306، 304، 301.

³⁹ ينظر: نحو المعاني، ص146.

⁴⁰ نفس المرجع، ص146.